أثر القصد في بناء القاعدة النحوية عند الرضي الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)

أ . د صباح عطيوي عبود الزبيدي

ندى لطيف عبيد العكيلي

The effect of intention on building grammatical rules according to Al- Radhi Al-Astrabadi (688H)

Prof. Dr: Sabah Eatayawi Abuwd

Nada Latif Obaid

ملخص البحث

يُعد الرضي الاستراباذي من النحويين الذين اهتموا بالدراسات النحوية واللغوية، فكان كتابه (شرح الرضي على الكافية) من المصنفات الحسان التي عكف على دراستها العلماء والفضلاء، وكان له أثرٌ بليغ في توضيح قصد المتكلّم ودوره في بناء القاعدة النحوية وهو ما يُسمّى بـ(النيّة) التي منها يستطيع المتكلّم إيصال رسالته ومقصودها إلى السامع.

وقد تضمّن هذا البحث آراء الرضي التي تدور حول مفهوم القصد لإيضاح المعنى المراد من القاعدة النحوية، إذ لإرادة المتكلّم أثر في التوجيه الإعرابي، وهو أثر مهم يُظهر مراد المتكلّم وقصده. وقد أكّد النحويون على أنَّ ظروف المقال غير اللغوية لها أثر مهم في الخطاب؛ لأنَّ جزءاً كبيراً من المعاني والمفردات تعتمدُ على الخبرة المشتركة بين المتكلّم والسامع، فمشاهدة الوجوه ومقابلتها خير دليل على اكتشاف ما تُضمره النفوس ومعرفة المراد والمقصود ولذلك قيل:((رُبَّ اشارة أبلغ من عبارة))، فالإشارات والإيماءات والحركات خير دليل على فهم مراد المتكلّم؛ لأنّها وسائل مساعدة لإيصال الخطاب بأقصر ما يمكن من جهد يؤدي إلى فهم واضح غير ملبس.

الكلمات المفتاحية: (الرضي، القصد، أثر، المراد، مقصود)

Abstract

Al-Radi Al-Istrabadi is considered one of the grammarians who paid attention to grammatical and linguistic studies. His book (Explanation of Al- Radi on Environment) enables the speaker to convey his message and its intended purpose to the listener.

This research included opinions about the concept of intention in order to clarify the intended meaning of the grammatical rule, as the will of the speaker has an impact on direction and intent.

Arab grammarians emphasized that the non-linguistic adverbs of the article have an important impact on discourse because part of the meanings and vocabulary depends on the common experience between the speaker and the listener. Watching faces and meeting them is the best evidence for discovering what the souls hide and knowing what is meant. Thus it is said: ((Maybe a sign is more informative than a phrase)). Therefore, signs, gestures and movements are the best evidence of understanding the speakers' intent because they are auxiliary means to deliver the speech in the shortest possible effort that leads to a clear, unambiguous understanding.

Keywords: Al-radi, intention, Effect, The intended meaning

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين الحقّ الملك المعبود، المتصرّف وحده في الوجود قبل الدهور والعهود، والصلاة والسلام على خير خلقه، محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أما بعد:

فإنَّ اللغة نظامٌ تواصلي قائم على المعرفة المشتركة بين المتكلّم والسامع وللقصد الدور الفعّال في إيصال المعنى المراد، إذ يذكر المتكلّم جملةً ويفهم السامع المراد منها بناءً على أرضية مشتركة بين الطرفين، ويبدو هذا القصدُ واضحاً وجلياً في (شرح الرضي على الكافية)، إذ وضّح (الرضي) دورَ المتكلّم في توجيه القاعدة النحوية في أكثر من موضع، مُبيّناً أنَّ المتكلّم يعتمد على وسائل لغوية تُعينه على إدراك المعنى المقصود.

وقد تنبّه علماء العربية إلى أثر القصد، كما لاحظوا ارتباطه بالمعنى، فالتواصل يبدأ من المتكلّم، فهو منشئ النصّ وعن طريق جمله وعباراته يحكم النحويون بصواب الاستعمال أو عدمه، وهذا ما يسمّى بـ(السماع) والسامع يتأثر بحال المُخاطب إذ لا يؤدي منتج الخطاب خطابه إلا لغايةٍ يسعى لتحقيقها، فكلّ نصّ له غاية أو قصد والمتكلّم لا يتكلّم مع أيّ شخصٍ غيره إلا إذا كان لكلامه قصد وغاية[1]، فالمتكلّم ينسجُ نسيجاً لغوياً ليجعل نصّه معبّراً عن مراده، فالنصّ لا يكون نصّاً إلا إذا احتوى عاملين هما: النية، وتنفيذ هذه النية[2].

وقد تناولتُ في بحثي هذا (أثر القصد في بناء القاعدة النحوية عند الرضي الاستراباذي) مقسّمةً إياه على ثلاثة مباحث، وهذا البحثُ جزء من أطروحتي للدكتوراه. جاء المبحث الأول بعنوان (أثر القصد في المرفوعات)، أما المبحث الثاني فجاء

بعنوان (أثر القصد في المنصوبات)، وجاء المبحث الثالث بعنوان (أثر القصد في المجرورات ومسائل أخر).

وقد كان منهجي وصفياً تحليلياً اعتمدتُ فيه بعد ذكر آراء النحويين وأقوالهم وذكر رأي الرضي على ما توصّلت إليه من فكرة ورأي بخصوص المسألة المدروسة. وقد واجهتُ صعوبات منها: صعوبة معرفة المسألة التي يقصدها الرضي بالكلام، فموطن شاهدنا هو ألفاظ كـ(القصد، المقصود، قصد المتكلّم، مراد المتكلّم)، وقد يكون مجيء أحد هذه الألفاظ مجرّد ذكر ليس له شأن بالمسألة؛ لذا علينا قراءة الموضع بدقة لتحديد المسألة المقصودة، ومن الصعوبات أيضاً قلة الدراسات التي تتناول أثر القصد ودوره في بناء القواعد النحوية.

وختاماً توصّلنا إلى نتائج منها: تفرّد الرضي برأيه بين النحاة في مسألة (القصد في الكلام والجملة)؛ لأنّه نظر إلى قصد المتكلّم وغايته في توجيه القاعدة النحوية، فإذا قصد الإسناد كان كلاماً، وإنْ كان الإسناد غير مقصود كان جملةً، وبذلك كان للقصد أثر في توجيه القاعدة النحوية عن طريق وضع حدٍّ يميّز بين كلا المصطلحين لكي لا يتداخلا.

ومن النتائج أيضاً أنَّ (ضمير الشأن) بُني على الغموض والإبهام قصد التعظيم والتفخيم، ولهذا استقرت القاعدة النحوية وبُنيت على عدم تقديم الخبر على ضمير الشأن لكي يتضح، كما لا يجوز تفسيره إلا بجملة، كما لا يجب حذف خبره، وهذه كلها شروط وُضعت لتمام القاعدة النحوية عن طريق فهم المعنى المقصود وإيصال ما نريد قوله وإيصاله للسامع.

أثر القصد في المنصوبات

١- وقوع جملة الحال خبرية

لقد أفاد الرضي الاستراباذي من القصد في وقوع جملة الحال خبرية،

إذ قال: ((وأما وجوب كونها خبرية فلأنَّ مقصود المجيء بالحال، تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك جاءني زيد راكباً: أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثم، قيل إن الحال يشبه الظرف في المعنى، والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية، بالاستقراء، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟ وأما الإيقاعية، نحو: بعت، وطلقت، فإن المتكلم بها لا ينظر، أيضاً، إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده إيقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع، بلى، يعرف بالعقل، لا من دلالة اللفظ أنَّ وقت التلفظ بلفظ الإيقاع: وقت وقوع مضمونه))[٣]، وهو يشرح قول ابن الحاجب بأنَّ جملة الحال تكون خبرية[٤].

لقد جعل النحويون الجملة الخبرية أساساً في تحليلهم النحوي؛ والسبب في ذلك أنَّ الخبر هو الأصل في الكلام المفيد أما الإنشاء فهو طارئ، فالفائدة الكلامية المرجوة من الكلام ترجع إلى الخبر أو إلى ما في معناه[٥]. ويمكننا التأكد من هذا الأساس في الكثير من الظواهر والمعاني، ومنها معنى التخصيص، إذ اشترط النحويون أنْ يؤدى التخصيص بجملة خبرية. ومن النحويين مَنْ عمّم هذا الشرط ليشمل الجملة الواقعة صلة الموصول، والجملة الواقعة نعتاً، والجملة الواقعة حالاً[٦]. لقد تناول القدماء الجمل من ثلاثة منطلقات، وكان المنطلقُ الوظيفي العام أولها، فالكلام عندهم خبر، وطلب، وإنشاء، فقالوا: الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية[٧].

فالجملة الخبرية هي الجملة التي تحتمل الصدق والكذب في ذاتها بغض النظر عمّن قالها، فكل كلام

يمكن أنْ نصفه بالصدق أو الكذب فهو خبر[٨]. أما الإنشاء فهو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب، ويقسم قسمين: الإنشاء الطلبي: وهو ما يستدعي مطلوباً كالأمر والاستفهام والنهي، والإنشاء غير الطلبي: وهو الذي لا يستدعي مطلوباً كصيغ العقود، وألفاظ القسم، والرجاء، والتعجب[٩]. وقد قال ابن مالك في ألفيته[١٠]:

وَمَوْضِعِ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

وقد ميّز ابنُ مالك نوعَ الجملة في (شرح الكافية الشافية)، فذكر أنَّ الجملة الخبرية تقع حالاً[١١]. والسبب في وقوع الجملة الخبرية حالاً؛ هو تضمنها معنى الوصف[١٢]، ولهذه الجملة شروط وهي: أنْ تكون خبرية، فإذا جاءت طلبية يُقدّر القول، وأنْ لا تبدأ بحروف الاستقبال، كـ(السين، وسوف)، كما يجب أنْ تحتوي ضميرًا يربطها بصاحب الحال[١٣]. وجعل النحويون أصل الحال والخبر والصفة الإفراد كما تقع الجملة موقع الحال وتقع أيضاً موقع الخبر والصفة[١٤].

ويرى أبو إسحاق الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) أنَّ ابن مالك ((إنما أتى بالمثال إشعارًا بقيد آخر ضروري للجملة الواقعة حالًا، وهو كونها خبرية، فإن الطلبية لا تقع في موضع الحال، لو قلت: جاء زيد كيف حاله؟ أو جاء زيد هل رأيته؟ على أن تكون الجملة الطلبية في موضع الحال لم يصح، كما لا يكون ذلك في النعت لأنّهما من باب واحد))[١٥].

إنَّ الغرض الأساس من مجيء الحال هو بيان الهيأة لصاحبه[١٦]، أو هو بَيَان الْهَيْأة الَّتِي يكون عَلَيْهَا صَاحب الْحَال عِنْد مُلَابسته الْفِعْل لَهُ سواء كان وَاقعاً مِنْهُ أم عَلَيْه، وذلك نَحْو: (ضربت زيدا قَائِما)[١٧] وهذا لا نحصل عليه بالجملة الإنشائية بل

يُتحصل بالجملة الخبرية التي يقصدها المتكلّم، ويريد إفهامها للسامع وهو ما أشار إليه الرضي، إذ يبدو أنَّه ركّز على الملمح التداولي؛ وذلك من تركيزه على قصد المتكلّم وغايته ومراده من المجيء بالحال[١٨].

لقد بيّن الأستاذ عبد السلام هارون السبب في كون الجملة الخبرية تفي بالغرض وتركّز على قصد المتكلّم، كما أنّها توضّح ما هو متقدّم وتبيّنه، وهي على العكس من الجملة الإنشائية، إذ لا نفهم الغرض منها إلا بالتأويل، فذكر أنَّ ذلك يعود لسببين:

الأول: أنَّ المتكلّم في الجملة الطلبية لا يكون على يقين وتأكدٍ من حصولها أو حصول مضمونها والمراد منها، وإذا كان كذلك فكيف يُمكنه تخصيص مضمون العامل بوقت حصول المضمون غير المتيقن في حصوله؟ إذن فمضمون الجملة الحالية التخصيص والتقييد، وهذان لا يكونان إلا بما هو مفهوم وأكثر عناية بالمضمون المجهول في الجملة الطلبية وهو ما يدلّ عليه الفعل بمادته وجوهره.

الآخر: أنَّ المتكلّم في إيقاعه للجمل مثل:(بعتُ)، و(طلقتُ) لا ينظر إلى وقت حصول مضمون الجملة فهي مجرّد ايقاع للمضمون بعيداً عن الوقت الذي يقع فيه، فالمراد والمقصود هو: البيع والطلاق[١٩].

إذن فقد خصّصت الجملة الخبرية صاحبَ الحال بفعل دون غيره من الأفعال، فإذا قلنا: (رأيتُ زيداً وهو راكب) فإنَّ جملة (هو راكب) الخبرية قصدنا منها تخصيص رؤية (زيد) بالركوب دون غيره من الأفعال الأخرى كالوقوف والمشي، وهذا التخصيص لا نحصل عليه إلا بالجملة الخبرية المقصودة فالإنشائية خالية من التخصيص[٢٠].

ملخص ما سبق يمكن القول إنَّ للجملة الخبرية وظيفة وغاية تواصلية

تساعد المتكلّم على تحليل التركيب للمخاطب وفهمه، فهي تحتوي الإفادة التي يقصدها المتكلّم كما تقدّم معلومات جديدة لم يدركها المخاطَب من قبل، لذا جعلها النحويون شرطاً في الجمل الواقعة صفة أو حالاً أو صلة أو خبراً؛ ذلك لأنّها تراعي غرض المتكلّم وغايته واعتقاده الذي يريد إيصاله إلى المخاطَب، وهي كذلك جملة يحسن السكوت عليها ولم تُذكر اعتباطاً، فالغاية الأساسية من وجودها تحقيق إفادة المخاطَب، أمّا الجملة الإنشائية فلم يوظّفها النحويون في هذا المجال؛ وذلك لعدم حصول الإفادة بها، أما ما جاء من قبيل توظيفها فهو مؤول بجملة خبرية[٢١].

والذي يبدو لي أنَّ الرضي الاستراباذي تفرّد برأيه، إذ إنَّ النحاة ذكروا مجيء جملة الحال خبرية لكنّهم لم يفسّروا القصد والسبب في ذلك أو يوضحوه إلا الرضي، وقد تبنّى الأستاذ عبد السلام هارون رأي الرضي فشرحه ووضّحه ليكون قصده ومراده واضحاً وجليّاً.

٢- تكرار لفظ المنادى مضافاً

عقّب الرضي شارحاً قول ابن الحاجب في أنَّ (يا تيم تيم عديّ) يجوز فيها الضّمّ والنّصب[٢٢] بقوله:((يعني بمثله: المنادى المكرر إذا ولى الثاني اسم مجرور بالإضافة، فالثاني واجب النصب، ولك في الأول الضم والنصب))[٢٣]. فالشاهد في هذا الموضع هو قول الشاعر[٢٤]:

يَا تَيمُ تَيمَ عَدِي لاَ أَبَا لَكُمُ «لا يلقينكم في سوأة عمر»

فموطن الشاهد في هذا البيت هو (تيم) الأول يجوز فيه الرفع والنصب، فإذا تكرّر المنادى وكان مضافاً جاز في الأول وجهان[٢٥]: الأول: أنْ يكون مبنياً على الضم، على أنَّه منادى مفرد. والآخر: أنْ يكون منصوباً.

ووجه جواز النصب فيه مذاهب: فمذهب سيبويه أنَّه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، إذ يرى أنَّ الأول يكون بمنزلة الآخر، فعند عدم تكرار الاسم لكان الأول منصوباً، ولما كرّروا الاسمَ توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا[٢٦].

أما مذهب المبرّد في الاسم الأول فهو مضاف لمحذوف استغنى عن ذكره بذكر ما أُضيف إليه الاسم الثاني، والتقدير في قولهم:(يا تيم تيم عدي) هو:(يا تيم عدي يا تيم عدي)[٢٧]، فإنَّك إما ((أقحمت الثَّانِي تَأْكِيدًا للْأولِ وَإِمَّا حذفت من الأول الْمُضَاف اسْتغْنَاء بِإِضَافَة الثَّانِي))[٢٨].

أما مذهب الأعلم الشنتمري (ت:٤٧٦هـ) فهو أنَّ الاسمين ركّبا تركيب (خمسةَ عشرَ) ففتحتهما فتحة بناء لا إعراب، ومجموعهما منادى مضاف[٢٩]. أما إذا كان الأول مبنياً على الضم على أنّه منادى مفرد، كان الاسم الثاني منصوباً على أنّه مضاف، أو بدل، أو عطف بيان، أو على تقدير الفعل (أعني)[٣٠]، وهذا الوجه هو الأجود والأقيس عند النحويين[٣١].

وقد كان لابن مالك رأيٌ آخر في انتصاب الاسم الثاني، فالانتصاب باقٍ ولكن بعلة أخرى وهي (التوكيد)، فـإذا كررت المضاف وحده يمكنك ضم الأول على أنَّه منادى مفرد، ونصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف، أو منصوب بتقدير (أعني)، أو على أنه توكيد أو عطف بيان أو بدل [٣٢].

وقد تعقّب أبو حيان ابن مالك في هذا الموضع[٣٣] قائلاً:((وتنصب الثاني على أنه منادى ثان مضاف، أو مفعولاً بإضمار أعني، أو عطف بيان، أو توكيدًا ذكره ابن مالك، ولم يذكره أصحابنا أعني التوكيد، وقد أبطلناه في الشرح))[٣٤].

وعند تعقبنا لرأي أبي حيان في

شرحه المسمّى (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) لم نجد رأيه[٣٥]، ولكننا وجدناه في موضع آخر، فقد نقل ناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ) رأي أبي حيان وهو((ولا يخلو أنْ يكون أراد التأكيد المعنوي أو اللفظي، ولا يجوز أن يكون تأكيدا البتة، لأنه إن أراد المعنوي فليس تكرار الأول مضافا من ألفاظ التأكيد المعنوي؛ لأنه يكون بألفاظ محصورة ليس هذا منها، وإن أراد اللفظي فلا يصح لاختلاف جهتي التعريف؛ لأن الأول معرف إما بالعلمية أو بالنداء، والثاني معرفة بالإضافة، لأنه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية وخلفها تعريف الإضافة، فلا يكون إذ ذاك توكيدا لفظيّا))[٣٦] وناقشه فيه بأنّنا لا نسلم لزوم اتحاد جهتي التعريف، وإذا سلّمنا فالاسم العلم يبقى على عَلميته بعد إضافته؛ لأنَّ هذه الإضافة ليست للتخصيص بل هي للتوضيح، وإذا سلّمنا بأنَّ العَلمية ستزول عند الإضافة فلا نشك بأنَّ (عدياً) المضاف إليه (تيم) علم، والمضاف في منزلة المضاف إليه ورتبته في التعريف، وبهذا فـ(تيم) سيكون حكمه في التعريف حكم العلم؛ ولهذا السبب لم تختلف جهتا التعريف[٣٧].

مما ينبغي الإشارة إليه أنَّ النحويين الذين سبقوا ابن مالك لم يذكروا دلالة التوكيد إذا كان الأول مبنياً على الضم على أنّه منادى مفرد، وكان الاسم الثاني منصوباً[٣٨]، ولعل هذا من إضافات ابن مالك. فمن الثابت عند النحويين أنّ الإضافة المعنوية أو الحقيقية تفيد تعريفاً أو تخصيصاً بحسب المضاف إليه بغض النظر عن المضاف، فالمضاف إليه إذا كان معرفةً أفاد التعريف، وإنْ كان نكرةً أفاد التخصيص، فقولنا:(غلامُ هندٍ) معرفة، وأما إذا قلنا:(غلامُ امرأة) فنكرة تفيد التخصيص[٣٩].

والذي أراه أنَّ الرضي بيّن قصد ابن الحاجب في لفظة (مثل) ليكون المراد واضحاً وجليّاً للقارئ أو السامع لئلا يلتبس عليه اللفظ المقصود؛ بسبب تشابه اللفظتين (تيم)، (تيم عدي)، وهو بهذا يُزيل الإبهام والغموض عن ألفاظ ابن الحاجب ويميط اللثام عنها؛ لتكون واضحة القصد مستقيمةً في بناء القاعدة النحوية. وهذه التفاتةٌ تُحسب للرضي فموطن شاهدنا هو تحديد أي اللفظتين التي ستكون محط التفسير وأصل البناء في التركيب النحوي.

٣- المنصوب على الاختصاص

أورد الرضي (المنصوب على الاختصاص) بعد الأسماء الملازمة للنداء فقال:((ومما أصله النداء باب الاختصاص، وذلك أنْ تأتي بأي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف إليه ووصف «أي» بذي اللام، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأنا وإني، أو المشارك فيه نحو: نحن وإننا، لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه، وهو إما في معرض التفاخر، نحو: أنا أكرم الضيف أيها الرجل، أي أنا أختص من بين الرجال بإكرام الضيف، أو في معرض التصاغر، نحو: أنا المسكين أيها الرجل، أي مختصا بالمسكنة من بين الرجال، أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للافتخار ولا للتصاغر، نحو: أنا أدخل أيها الرجل ونحن نقر أيها القوم، فكل هذا في صورة النداء وليس به، بل المراد بصفة «أي» هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق، لا المخاطب))[٤٠].

قال سيبويه في (باب الاختصاص): ((هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا لأنَّ موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء،

لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء. وذلك قولك: إنا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطَب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله))[٤١].

ويرى المبرّد (ت:٢٨٥هـ) أنَّك إذا قلت:(اللَّهُمَّ اغْفِر لنا أيتها الْعِصَابَة)، فإنَّك لم تدعُ الْعِصَابَة، بل اختصصتها[٤٢]، فالاختصاص يجري مجرى النداء والقصد منه الاختصاص، فنجعل (أياً) مع صفته كدليلٍ على الاختصاص والتوضيح[٤٣]، فإذا قصد المتكلم تأكيد الاختصاص بعد ضمير يخُصُّه أو يشارك فيه أوْلاه (أيّا) مُعطياً ما لها في النداء إلا حرفه، ويقوم مقامها منصوباً اسمٌ دالٌّ على مفهوم الضمير، ويكون معرفاً بالألف واللام أو الإضافة، وقد يكون علماً[٤٤]. قال ابن مالك[٤٥]:

الاختصاصّ كنداءٍ دون يا كأيّها الفتى بإثر ارجونيا

وقد يُرى ذا دون أيٍّ تلو أل كمثل نحن العُرْبَ أسخى مَن بذل

لقد جعل ابن الناظم (ت:٦٨٦هـ) الاختصاص مما يُتوسع به، فهو يرى أنَّ الكلام كثيراً ما نتوسع فيه فيخرج خلاف مقتضى الظاهر، كاستعمال الطلب موضع الخبر والخبر موضع الطلب[٤٦]، إذن فالاختصاص هو كلّ ما جيء به على صورة هي لغيره، ووضعت له توسعاً[٤٧]، والمنصوب على الاختصاص هو اسم معمول لـ(أخصّ) ويكون واجب الحذف[٤٨]، وحقيقة هذا الاسم أنَّه اسم ظاهر معرفة يُقصد تخصيصه بحكم لضمير سبقه، والغالب في ذلك الضمير كونه للمتكلّم وذلك نحو:(أنا، نحن)، ويقلّ كونه للمخاطب ويمتنع امتناعاً

في الغائب[٤٩]. فالاختصاص يتشابه والنداء لفظياً ولكنه يختلف عنه في ثلاثة أوجه، وهي[٥٠]:

أنَّه لا يستعمل حرف النداء.

لابدّ أنْ يكون مسبوقاً بشيء.

لابدّ أنْ تصاحبه الألف واللام، أو الإضافة وذلك نحو:(نحن العرب أسخى الناس)

أما الغرض من هذا الاختصاص فهو فخرٌ، أو تواضع، أو زيادة بيان، فالفخر كقولنا:(علي أيها الجواد يعتمدُ الفقير)، والتواضع كقولنا:(إني أيها العبد فقير إلى رحمة الله)، وزيادة البيان كقولنا:(نحن العرب أقرى الناس للضيف)[٥١]. إذن فالمنصوب على الاختصاص هو كلّ اسْم ظاهِر يجيء مُعَرَّفاً بِأل أو بالإضَافَة، يُذْكَر غالباً بَعْدَ ضَمير المُتَكَلم؛ وذلك لِبَيان المَقصود مِنه، ويكون مَنْصوباً بِفِعل محذوف وجوباً تقديره(أَخُصُّ) أو (أعني)[٥٢].

وينبغي أنْ نعلم أنَّ الاسم المخصوص يكون على أربعة أنواع، هي[٥٣]:

الأول: أن يكون (أيها) و(أيتها)، ويأتي الاسم بعدهما محلّى بـ(ال) لازم الرفع، نحو:(أنا أفعل كذا أيها الرجلُ).

الثاني: أنْ يكون معرّفاً بـ(ال).

الثالث: أنْ يكون مضافاً، نحو قول الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم): « إِنّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُوَرَّثُ مَا تَرَكْنَا، فَهُوَ صَدَقَةٌ»[٥٤].

الرابع: أنْ يكون علماً، نحو:(بِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ).

والذي يبدو لي أنَّ الرضي ابتعد تمام البعد عمّا عرضه النحويون، واكتفى بتحديد (الاختصاص) على أنَّه أسلوب تعبيري أصله النداء، فهو كل ما وقع بعد ضمير المتكلم، أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة، ويأتي موضحاً لذلك الضمير ومبيناً له [٥٥]، فالغرض من الاختصاص هو توضيح الضمير وإزالة الإبهام والغموض عنه،

فالضمير على الرغم من معرفته إلا أنَّه باقٍ على الابهام، ولا يتعرّف إلا إذا خصّصناه، وهذا التخصيص يأتي بذكر اسم ظاهر، أو (أي) مقرونة باسم بعد الضمير الذي دلَّ على الشيوع والعموم؛ ليؤكد المعنى ويقويه.

والملاحظ كذلك أنَّ الرضي بعد أنْ ذكر الغرض الأساس من (الاختصاص)، ذكر جهاته التي تتنوع ليؤدي كل نوع مقصداً وغايةً معينة، فقد يكون قصده _الاختصاص_ التفاخر، أو التصاغر، أو قد يكون لمجرّد بيان المقصود والمراد من ذلك الضمير، والدليل على توضيح الضمير واختصاصه مجيء الاسم الذي بعده منصوباً لفظاً أو تقديراً، بفعل محذوف وجوباً تقديره (أخص)، أو (أعني).

لقد وضّح د. فاضل السامرائي بالأمثلة التي ذكرها دلالة الاختصاص دون غيره من الأساليب فقد ذكر أنّنا إذا قلنا: (نحن الطلبة نريد حقوقنا) فإنّنا لم نرد الإخبار بأنّنا طلبة بل أردنا الإخبار بأنَّنا نريد حقوقنا، ثمّ بيّنا مَن نحن. ومثله كذلك لو قلتَ: (أنا خالداً أقوم بهذا الأمر) فإنك لم ترد أن تخبر بأنّك خالد وتعرّف عن نفسك، وإنما أردت أن تخبر بأنّك تقوم بالأمر ثم بيّنت ووضحت نفسك[٥٦]. إذن فقد تغير المعنى من الإخبار إلى الاختصاص ذلك بقصد المتكلّم ومراده.

ويمكنني القول إنَّ الرضي استطاع أنْ يبيّن ملمحاً مهماً يتعلّق بالصلة بين بناء القاعدة النحوية وغرض المتكلّم وقصده، فالقاعدة النحوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقصد المتكلّم في بنائها، وهذا يؤكد ارتباط كل بنية وتركيب لغوي معين بما يقصده المتكلّم ويرغب في إيصاله للسامع.

٤- اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه

عقّب الرضي على كلام ابن الحاجب ((ويختار النّصب بالعطف على جملة فعليّة للتّناسب، وبعد حرف النّفي، وحرف الاستفهام، و (إذا) الشّرطيّة، و(حيث)، وفي الأمر والنّهي؛ إذ هي مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسّر بالصّفة مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾))[٥٧] بقوله: ((قوله: وعند خوف ليس المفسر بالصفة، إذا أردت مثلا أن تخبر أن كل واحد من مماليكك، اشتريته بعشرين دينارا، وأنك لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين، بنصب «كل»، فهو نص في المعنى المقصود لأن التقدير: اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين وأما إن رفعت «كل»، فيحتمل أن يكون «اشتريته» خبراً له، وقولك «بعشرين» متعلقاً به، أي: كل واحد منهم مشترى بعشرين، وهو المعنى المقصود، ويحتمل أن يكون «اشتريته» صفة لكل واحد، وقولك «بعشرين» هو الخبر، أي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين، فالمبتدأ إذن، على التقدير الأول: أعم، لأنَّ قولك: كل واحد من مماليكي: عم من اشتريته، ومن اشترى لك، ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات، والمبتدأ على الثاني، لا يقع إلا على من اشتريته أنت، فرفعه، إذن، مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر، وربما يكون، أيضاً، لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة أو غير ذلك، وكل هذا خلاف مقصودك، فالنصب، إذن، أولى لكونه نصاً في المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره))[٥٨].

الاشتغال هو ((ما أضمر عامله على شريطة التّفسير، وهو كلّ اسم

بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، مثل: (زيدا ضربته)))[٥٩]، وفي هذا الباب أوجه، فمنه ما يجوز فيه الرفع، ومنه ما يجوز فيه النصب، ومنه ما يحتمل الأمرين معاً دون ترجيح أحدهما، ومنه ما يجوز فيه الأمران مع ترجيح أحدهما.

وموطن شاهدنا الذي قصده الرضي هو (ما يجوز فيه النصب)، وقد رجّح النحويون النصب في ست مسائل[٦٠]، وكالآتي:

١- أنْ يكون الفعل طلبيًّا، وهذا يتضمن الأمر، والدعاء ولو كان بصيغة الخبر، نحو: (اللهم عبدك ارحمه).

٢- أنْ يقترن الفعل بـ(اللام)، أو (لا) الطلبيتين، نحو:(عمراً ليضربه بكر)، و(خالداً لا تهنه).

٣- أنْ يكون الاسم بعد شيء الغالب أنْ يليه فعل، نحو قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾ [سورة القمر:٢٤].

٤- أنْ يكون الاسم واقعاً بعد عاطف غير مفصول بـ(أما)، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، نحو:(قام زيد وعمرا أكرمته).

٥- أنْ يتوهم في الرفع أنَّ الفعل صفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاه﴾ [سورة القمر:٤٩] وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب؛ ذلك لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف، والذي لا يعمل لا يفسر عاملاً. ويرى سيبويه أنَّ قوله تعالى السابق إنّما هو على قوله: (زيداً ضربتُه)، وهو برأيه عربي كثير[٦١]. ويرى الأخفش أنَّه يجوز فيه الرفع ووصفه باللغة الكثيرة، ويرى أنَّ الجماعة اجتمعوا على النصب، إذ قد يجتمعون على الشيء ويجعلونه جائزاً والأصل غيره[٦٢]. وقد اختار الطبري (ت:٣١٠) وجه النصب، فهو الأولى بالصواب عنده[٦٣].

وقد ذكر ابن الشجري (ت:٥٤٢هـ) هذه الآية وعرض آراء

النحويين البصريين والكوفيين فيها ثمّ كان له رأيٌ مختلف عن الرأيين السابقين، فقد خطر له في نصب (كُلَّ) وجهٌ مخالفٌ للوجهين المذكورين، وهو أنَّ (كُلَّ شَيْءٍ) نُصِب على البدل من اسم (إنّ)، وهو بدل الاشتمال؛ ذلك لأنَّ الله سبحانه محيط بمخلوقاته إحاطةً، والتقدير:(إنّ كلّ شيء خلقناه بقدر)، فيكون قوله تعالى:﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفة لشيء، وقوله: (بِقَدَرٍ) يتعلّق بمحذوف، لأنَّه خبر (إنّ)[٦٤]، وقد استمر بشرح رأيه وتصوّر معارضاً له وعرض وجه المعارضة وفنّدها.

وللسهيلي رايٌ يُستأنس به في قوله تعالى من سورة القمر الآية:(٤٩)، إذ يرى أنَّ كل موضع يكون القصد والنية فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى يكون النصب فيه هو الوجه[٦٥]، فإذا رفعنا نُوهم وصفاً مخلاً، والراجح النصب؛ لأنَّ الرفع يجعل السامع يتصور (خلقناه) صفة مخصصة[٦٦]، والنصب يزيل ويرفع التوهم، فالقصد إبانة الصفة من عدمها.

أما ابن هشام فقد ذكر الآية السابقة معقّباً على رأي سيبويه، فهو يرى أنَّ سيبويه لم ((يرَ خوف إلباس المُفَسّر بِالصّفةِ مرجحا كَمَا رَآهُ بعض المُتَأَخِّرين وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يرى فِي نَحْو خفت بِالْكَسْرِ وطلت بِالضَّمِّ أَنه مُحْتَمل لفعلي الْفَاعِل وَالْمَفْعُول وَلَا خلاف أَن نَحْو تضار مُحْتَمل لَهما وَأَنَّ نَحْو مُخْتَار مُحْتَمل لوصفهما))[٦٧]، فإذا رفعنا نوهم ((وصفاً مخلاً بالمقصود، ويكون نصبه نصاً في المقصود، كما في ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾؛ إذ النصب نصّ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصاً، و «بقدر» هو الخبر، وليس المقصود؛ لإيهامه وجود شيء لا بقدر؛ لكونه غير مخلوق))[٦٨]. ومن ثم فإنَّ الرفع يصبح واجباً إنْ كان الفعل صفة،

نحو قوله تعالى:﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[سورة القمر:٥٢].

٦- وجوب كون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، نحو:(زيداً ضربته)، جواباً لمن قال: (أيهم ضربت؟).

إذن فالقرينة هي التي حدّدت المعنى المقصود، وهي (خوف لبس المفسّر بالصفة) وجعلت وجه النصب هو الأرجح. وقد استطاع الرضي أنْ يُبيّن لنا أهمية قصد المتكلّم وغرضه بتحديد الوجه الإعرابي رفعاً أو نصباً، أي إنَّ الاسم المفسر ينتصب إذا خفنا ـ في الرفع ـ التباس الفعل بالصفة وهذا سيؤدي إلى فساد المعنى الذي يقصده المتكلّم. ويوضح الرضي ذلك من طريق الأمثلة التي يفسّرها في ضوء المعنى المقصود رفعاً أو نصباً، وهو يوضح مدى أهمية تعلّق كلّ منهما بالغرض والقصد الذي يريد المتكلّم إيصاله للسامع. فمثال الرضي هو: (كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين) وفيه معنيان استناداً للرفع أو النصب: أحدهما: النصب، وذلك أنّك أخبرت أنَّ كلّ واحد من مماليكك اشتريته بعشرين ديناراً وأنت لا تملك ولا واحداً منهم إلا بشرائك بهذا الثمن.

الآخر: الرفع، وهذا يحتمل المعنى السابق بجعل جملة (اشتريته) خبراً، و(بعشرين) متعلّقًا به، وقد يخالف قصد المتكلّم بجعل (اشتريته) صفة، و(بعشرين) خبراً، وبهذا فربما يكون بعض المماليك قد اشتراه لك غيرك بعشرين أو أقل أو أكثر، وربما يكون لك منهم جماعة هبةً، أو وراثة[٦٩].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ النصب هو نصّ في المعنى المقصود والمراد؛ وبهذا يكون ((المبتدأ إذن، على التقدير الأول أعم، لأن قولك: كل واحد من مماليكي: من اشتريته، ومن اشترى لك، ومن

حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات، والمبتدأ على الثاني، لا يقع إلا على من اشتريته أنت، فرفعه، إذن، مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر، وربما يكون، أيضاً، لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة أو غير ذلك، وكل هذا خلاف مقصودك، فالنصب، إذن، أولى لكونه نصا في المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره))[٧٠].

والذي يبدو لي أنَّ الاشتغال يرتبط ارتباطاً متيناً بقصد المتكلّم وذلك يكون بالتأكيد على المعنى المقصود دون احتمال غيره، فيختار المتكلّم الرفع أو النصب تبعاً لقصده في تأدية المعنى، فإنْ أراد معاني متعددة للتركيب اختار الرفع لأنَّه سيجد فيه إمكانية تعدد المعنى، وإنْ أراد معنى محدداً ومقصوداً بعينه اختار النصب.

والذي أراه أنّ الرضي استطاع أنْ يُبيّن الفرق بين المعاني المقصودة بحسب قصد المتكلّم، وكلّ هذا في باب الاشتغال وإنْ عدّه _ بعضهم[٧١] _ من الأبواب التي اضطرب فيها النحويون حتى تعسّر على السامع فهم المقصود وإفهامه، إلا أنَّ الرضي ساق مثالاً غير الذي ساقه ابن الحاجب، فقال:((والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى: «إنا كل شيء خلقناه بقدر»، لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا، سواء جعلت الفعل خبراً أم صفة، فلا يصلح، إذن، للتمثيل وذلك لأنَّ مراده تعالى بكل شيء: كل مخلوق، نصبت «كل» أو رفعته، وسواء جعلت «خلقناه» صفة، مع الرفع أم خبراً عنه. وذلك لأنَّ قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم «شيء»، فكل شيء في هذه الآية

ليس كما في قوله تعالى: «والله على كل شيء قدير»، لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه))[٧٢]. وهذا يدلّ على عبقرية الرضي وإمكانيته اللغوية التي استطاع منها التمييز بين المعاني المرادة في ضوء التوجيه الإعرابي المناسب، فأحسن وأجاد خير إجادة بتخريج المعاني المقصودة لأسلوب الاشتغال الذي هو من الأساليب العربية التي تدلّ على براعة العرب وفطنتهم للمعاني التي يؤديها هذا الأسلوب.

٥- حذف ناصب المفعول به

يرى الرضي شارحاً قول ابن الحاجب: أنَّ الفعل قد يحذف جوازاً لقيام القرينة، كقولك: (زيدا) لمن قال: من أضرب؟[٧٣] أنَّ ((القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية، كما إذا قال شخص، من أضرب؟ فتقول زيداً، وقد تكون حالية، كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة قاصداً لضرب شخص فتقول: زيداً))[٧٤].

الحذف هو نوع من أنواع الإيجاز، فهو إسقاط كلمة وتعويضها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، وفائدته أنَّه تذهب فيه النفس كل مذهب[٧٥]، فهو إسقاط جزء من الكلام أو كلّه؛ وذلك لوجود الدليل، وهو عكس الأصل، فإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه نختار العدم وهو الأولى؛ لأنَّ الأصل عدم التغيير. ولابدَّ للحذف من دليل يدلّ عليه، فقد يدلّ على المحذوف مطلقاً وقد يدلّ على محذوفٍ معين[٧٦].

فـ(فعل المفعول به) يُحذف جوازاً؛ لعلم المخاطَب بالموقف الذي صيغَت به الجملة، وهذا يستند إلى القاعدة المشتركة بين طرفي الخطاب: المتكلِّم والمخاطَب، وقد ذكر سيبويه هذا الموضع بأنَّه الموضعُ الذى يُضْمَرُ فيه وإظهارُه مستعمَلٌ، وذلك نحو قولنا: (زيداً) لرجلٍ في ذِكْرِ ضَرْبٍ، تريد: اضرب زيداً[٧٧].

لقد استطاع النحويون أنْ يتلمسوا ويستشفوا المواضع التي تسوّغ للمتكلّم الحذف، وذلك عن طريق قرينة الحال والمقام، التي كان لها الدورُ الفعّال في تبيين العنصر المحذوف من الجملة، ويرى ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ) أنَّ ((ما يجوز استعمالُه وحذفُه وأنتَ مخيَّرٌ فيه، فهو أن ترى رجلاً يضرب، أو يشتم، فتقول: «زيداً»، تريد: اضربْ زيدًا، ويجوز إظهارُه فتقول: «اضربْ زيداً»))[٧٨].

إذن فالحوار بين طرفي العملية الكلامية (المتكلّم، والمخاطب) وضّح المقصود وبيّنه، وفسّر المحذوف معتمداً على الموقف أو طبيعة الحال، إذ ترتبط التراكيب بعضها مع بعضها الآخر، فالحوار بين المتكلّم والسامع مرتبط الأجزاء ومتماسك، يُفسّر بعضه بعضاً، ويعين بعضه على فهم بعضه الآخر[٧٩].

ويرى المبرّد أنّك تستطيع إظهار ((الْفِعْل كَمَا أَنَّك تَقول يَا زيد عمرا، أَي عَلَيْك عمرا وَتقول: الطَّرِيق يَا فَتى، أَي: خل الطَّرِيق وَترى الرَّامِي قد رمى فَتسمع صَوتاً فَتَقول: القرطاس والله أَي أصبت وَإِن شِئْت قلت خل الطَّرِيق وَ يَا زيد عَلَيْك عمرا وأصبت القرطاس يَا فَتى))[٨٠]. فالحذف تأتّى من الحضور الفعلي للمخاطَب في الموقف الكلامي؛ لهذا عمدَ إلى الحذف فلا حاجة لذكر الفعل، إذ إنَّ الأطراف الكلامية وقعت على المشهد وشاهدته، فحاستا السمع والبصر وضّحت المعنى، وأجازت للمتكلّم حذف الفعل.

قال سيبويه موضّحاً دور الرؤية في حذف الفعل من التركيب:((هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي وذلك قولك، إذا رأيتَ رجلاً متوجّها وِجْهَةَ الحاجّ، قاصداً في هيئة الحاجّ، فقلت: مَكّةَ ورَبِّ الكعبة. حيث أنَّه يريد مكّةَ،

كأنَّك قلت: يريد مكّةَ والله. ويجوز أن تقول: مكّةَ والله، على قولكَ: أَرادَ مكّةَ والله، كأَنّك أخبرتَ بهذه الصفَة عنه أنّه كان فيها أمسِ، فقلتَ: مكة والله، أي أراد مكة إذ ذاك))[٨١].

والذي يبدو لي أنَّ للقصد دوراً في حذف الفعل، وهذا ناتج من السياق الكلامي، إذ إنَّ دَلَالَة السّيَاقِ تُشير إِلَى تَبْيِينِ الْمُجْمَلِ وَتقطع بِعَدَمِ احْتِمَالِ غَيْرِ الْمُرَادِ وَتُخصّص الْعَام وتُقييد الْمُطْلَقِ وَتنوع الدَّلالَة، وَهو مِنْ أَعْظَمِ الْقَرَائِنِ التي تدلّ عَلَى مُرَادِ الْمُتَكَلِّم ومقصده[٨٢]. وقد عدَّ أبو حيان الأندلسي حذف عامل المفعول به اقتصاراً؛ لوجود معنى الفعل في الجملة، إذ قال: ((ويجوز الاقتصار على منصوب الفعل من مفعول به وغيره مستثنى عنه بحضور معناه نحو: (زيدًا) لمن رأيته قد شرع في إعطاء مثلاً «أي أعط زيدًا» أو في ذكر رؤيا (خيرًا)، ولمن قطع حديثًا: حديثك «أي ذكرت خيرًا»، و «تمم حديثك»))[٨٣].

فالاقتصار على المفعول به والاكتفاء به يدلّ على قصد المتكلّم وإرادته، فقد أفصح عن قصده وعبَّر عنه مستعملاً الحواس الإنسانية المشتركة بينه وبين المخاطَب لإيجاز الكلام واختصاره، والابتعاد عن الإطالة، فإذا تحقّقت الفائدة وبدا القصد واضحاً وفهم السامع كلام المتكلّم و مقصوده فلا حاجة لذكر فعل المفعول به.

إنَّ الرؤية مؤشر من المؤشرات السياقية التي تُعين المخاطَب على معرفة المحذوف، وبهذا تظهر لنا قيمة السياق[٨٤]، فهو الذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات التي ترد فيها[٨٥].

والذي أراه أنَّ الرضي استطاع أنْ يجعل للقصدِ دوراً فعّالاً في بناء القاعدة النحوية، إذ قرن الرؤية بالقصدِ، فهي التي تُحدّد المحذوف وتُعين على فهمه، فالرضي يرى أنَّ

القرينة قد تكون لفظية مثل: قول شخص: مَنْ أضرب؟ فتقول: زيداً، أو حالية، وذلك عندما ترى شخصاً في يده خشبة قاصداً لضرب شخصٍ، فتقول: زيداً.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة الموجزة لبعض مواضع (القصد) وأثره في بناء القواعد النحوية عند الرضي الاستراباذي، توصّلت إلى نتائج، منها:

١- يبدو أنَّ الرضي الاستراباذي في مسألة (وقوع جملة الحال خبرية) تفرّد برأيه، إذ إنَّ النحاة ذكروا مجيء جملة الحال خبرية لكنّهم لم يفسّروا القصد والسبب في ذلك أو يوضحوه إلا الرضي، وقد تبنّى الأستاذ عبد السلام هارون رأي الرضي فشرحه ووضّحه ليكون قصده ومراده واضحاً وجليّاً.

٢- استطاع الرضي الاستراباذي أنْ يُبيّن قصد ابن الحاجب في لفظة (مثل) في مسألة (تكرار لفظ المنادى مضافاً)، ليكون المراد واضحاً وجليّاً للقارئ أو السامع لئلا يلتبس عليه اللفظ المقصود؛ بسبب تشابه اللفظتين (تيم)، (تيم عدي)، وهو بهذا يُزيل الإبهام والغموض عن ألفاظ ابن الحاجب ويميط اللثام عنها؛ لتكون واضحة القصد مستقيمةً في بناء القاعدة النحوية. وهذه التفاتةٌ تُحسب للرضي فموطن شاهدنا هو تحديد أي اللفظتين التي ستكون محط التفسير وأصل البناء في التركيب النحوي.

٣- يبدو لي أنَّ الرضي ابتعد تمام البعد عمّا عرضه النحويون في مسألة (المنصوب على الاختصاص)، واكتفى بتحديد (الاختصاص) على أنَّه أسلوب تعبيري أصله النداء. والملاحظ كذلك أنَّه بعد أنْ ذكر الغرض الأساس من (الاختصاص)، ذكر جهاته التي تتنوع ليؤدي كل نوع مقصداً وغايةً معينة، فقد يكون قصده _الاختصاص_ التفاخر، أو التصاغر، أو قد يكون

لمجرّد بيان المقصود والمراد من ذلك الضمير، والدليل على توضيح الضمير واختصاصه مجيء الاسم الذي بعده منصوباً لفظاً أو تقديراً، بفعل محذوف وجوباً تقديره (أخص)، أو (أعني).

٤- استطاع الرضي أنْ يبيّن ملمحاً مهماً يتعلّق بالصلة بين بناء القاعدة النحوية وغرض المتكلّم وقصده، فالقاعدة النحوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقصد المتكلّم في بنائها، وهذا يؤكد ارتباط كل بنية وتركيب لغوي معين بما يقصده المتكلّم ويرغب في إيصاله للسامع.

٥- يبدو لي في مسألة (اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه) أنَّ الاشتغال يرتبط ارتباطاً متيناً بقصد المتكلّم وذلك يكون بالتأكيد على المعنى المقصود دون احتمال غيره، فيختار المتكلّم الرفع أو النصب تبعاً لقصده في تأدية المعنى، فإنْ أراد معاني متعددة للتركيب اختار الرفع لأنَّه سيجد فيه إمكانية تعدد المعنى، وإنْ أراد معنى محدداً ومقصوداً بعينه اختار النصب.

٦- استطاع الرضي أنْ يُبيّن الفرق بين المعاني المقصودة بحسب قصد المتكلّم، وكلّ هذا في باب الاشتغال وإنْ عدّه _ بعضهم _ من الأبواب التي اضطرب فيها النحويون حتى تعسّر على السامع فهم المقصود وإفهامه، إلا أنَّ الرضي ساق مثالاً غير الذي ساقه ابن الحاجب، وهو ما سبق ذكره في مسألة (اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه).

٧- استطاع الرضي أنْ يجعل للقصدِ دوراً فعّالاً في بناء القاعدة النحوية في مسألة (حذف ناصب المفعول به)، إذ قرن الرؤية بالقصدِ، فهي التي تُحدّد المحذوف وتُعين على فهمه، فالرضي يرى أنَّ القرينة قد تكون لفظية مثل: قول شخص: مَنْ أضرب؟ فتقول: زيداً، أو حالية، وذلك عندما ترى شخصاً في يده خشبة قاصداً لضرب شخصٍ، فتقول: زيداً.

الهوامش:

١- يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجديدة، مصر، ٢٠٠٢م:٨٩.

٢- يُنظر: مسألة النصّ، ميخائيل باختين، تر: محمد علي مقلد، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، العدد(٣٦)، ١٩٨٥م:٤٠.

٣- شرح الرضي على الكافية:٢/ ٤٠.

٤- يُنظر: الكافية في علم النحو:٢٤.

٥- يُنظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، تح: خضر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١: ١٥/ ٣٢٥.

٦- يُنظر: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، ط١، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥م: ١٧٨-١٧٩.

٧- يُنظر: الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط٢، القاهرة، ٢٠٠١م: ١٣٢.

٨- يُنظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت- لبنان،١٩٨٧م: ١٦٦.

٩- يُنظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط٢، عمان – الأردن:٢٠٠٧م:١٧٠-١٧١.

١٠- ألفية ابن مالك:٣٣.

١١- يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٥٧، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:١/ ٤٢١.

١٢- يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٢٤٥.

١٣- يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٧١٨-٧١٩، وجامع الدروس العربية: ٣/ ٤٧٥-٤٧٦، والنحو الوافي: ٢/ ٣٩٥.

١٤- يُنظر: شرح ابن عقيل:٢/ ٢٧٨، وشرح الأشموني:٢/ ٢٩.

١٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.:٣/ ٤٩٣.

١٦- يُنظر: اللمع في العربية:٦٢، والمفصّل في صنعة الإعراب:٨٩، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٧٢٦، واللمحة في شرح الملحة:١/ ٣٧٥، ومتن الآجرومية، ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، دار الصميعي، د. ط، ١٩٩٨م: ١٩.

١٧- يُنظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تح: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، د. ط، بيروت، د. ت: ٣٧٥.

١٨- يُنظر: التداولية عند العلماء العرب:١٨٣.

١٩- يُنظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة – مصر، ١٩٧٩م:٨٤- ٨٥.

٢٠- يُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:٣/ ٤٩٣.

٢١- يُنظر: الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية، (أطروحة دكتوراه):٢٠٣.

٢٢- يُنظر: الكافية في علم النحو:٢٠.

٢٣- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٨٥.

٢٤- البيت لجرير، يُنظر: ديوانه، تح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ: ٢٨٥.

٢٥- يُنظر: المقتضب: ٤/ ٢٢٧،

والأصول في النحو: ١/ ٣٤٣، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٦٦-٦٧، وشرح ابن عقيل:٣/ ٢٧٣.

٢٦- يُنظر: الكتاب:٢/ ٢٠٥-٢٠٦.

٢٧- يُنظر: المقتضب:٤/ ٢٢٧.

٢٨- المصدر نفسه:٤/ ٢٢٧.

٢٩- يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه الأعلم الشنتمري، تح: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط١، لبنان، ٢٠٠٥م:٢٨١.

٣٠- يُنظر: المقتضب: ٤/ ٢٢٧، والأصول في النحو: ١/ ٣٤٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢١٣.

٣١- يُنظر: المقتضب: ٤/ ٢٢٧، والتوطئة، أبو علي الشلوبين، تح: د. يوسف أحمد المطوع، دار الكتب، ط١، ١٩٨٠م: ٢٩٣.

٣٢- يُنظر:شرح التسهيل:٣/ ٤٠٥.

٣٣- يُنظر: ردود ناظر الجيش النحوية (ت:٧٧٨هـ) في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد على أبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) في كتابه التذييل والتكميل (رسالة ماجستير)، ندى لطيف عبيد، إشراف: د. علاء كاظم جاسم، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، ٢٠١٣م: ٤٠.

٣٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب:٤/ ٢٢٠٤.

٣٥- يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٥/ ٢٦٣.

٣٦- التذييل والتكميل: ٤/ ٢٠٩، نقلاً عن: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧/ ٣٥٧٧-٣٥٧٨.

٣٧- يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٧/ ٣٥٧٩.

٣٨- يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٦٦-٦٧.

٣٩- يُنظر: شرح ابن عقيل:٣/ ٤٦.

٤٠- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٣١.

٤١- كتاب سيبويه: ٢/ ٢٣٣.

٤٢- يُنظر: المقتضب:٣/ ٢٩٨.

٤٣- يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٦٩-٧٠.

٤٤- يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م:١٩١، وشرح التسهيل: ٣/ ٤٣٤.

٤٥- ألفية ابن مالك:٥٣.

٤٦- يُنظر: شرح ابن الناظم:٤٣٠.

٤٧- يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١١٥٠.

٤٨- يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٤/ ٦٦.

٤٩- يُنظر: شرح شذور الذهب:٢٨٣.

٥٠- يُنظر: شرح ابن عقيل:٣/ ٢٩٧-٢٩٨.

٥١- يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب:٥/ ٢٢٥٤، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:٢/ ٧٠٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٧/ ٣٣٦٥، وشرح التصريح على التوضيح:٢/ ٢٦٨، والنحو المصفى:٤٢٤.

٥٢- يُنظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت:٢/ ٤٤٤.

٥٣- يُنظر: شرح الأشموني: ٣/ ٨٢-٨٣، وهمع الهوامع:٢/ ٢٨، وحاشية الصبان:٣/ ٢٧٥-٢٧٦.

٥٤- الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي (المتوفى: ٤١٤هـ)، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤١٢هـ:٢/ ٧٢، ويُنظر: الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي، تح: محمد إدريس و عاشور بن يوسف، دار الحكمة مكتبة الاستقامة بيروت، ١٤١٥هـ:٢٦١.

٥٥- يُنظر: معاني النحو:٢/ ١١٦.

٥٦- يُنظر: معاني النحو: ٢/ ١١٨-١١٩.

٥٧- الكافية في علم النحو:٢٢.

٥٨- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٦٢.

٥٩- الكافية في علم النحو:٢١، ويُنظر: تسهيل الفوائد:٨٠، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٦١.

٦٠- يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ١٤٢-١٥٠.

٦١- يُنظر: كتاب سيبويه:١/ ١٤٨.

٦٢- يُنظر: معاني القرآن، الأخفش: ١/ ٨٥.

٦٣- يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠ م: ٢٢/ ٦٠٧.

٦٤- يُنظر: أمالي ابن الشجري:٢/ ٩٣.

٦٥- يُنظر: نتائج الفكر في النحو: ٣٣٦.

٦٦- يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٦١٧.

٦٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٧٩-٧٨٠.

٦٨- شرح الأشموني: ١/ ٤٣٣-٤٣٤، ويُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٥١، وهمع الهوامع: ٣/ ١٣٤.

٦٩- يُنظر: شرح الرضي على الكافية:١/ ٤٦٢، ومعاني النحو: ٢/ ١٣٧، وأغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي: ١٥٨.

٧٠- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٦٢.

٧١- يُنظر: الرّد عَلى النّحاة، ابن مَضَاء القرطبي، تح: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩ م:٩٥.

٧٢- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٦٣.

٧٣- يُنظر: الكافية في علم النحو:١٩.

٧٤- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٣٩-٣٤٠.

٧٥- يُنظر: دَرْجُ الدُّرر في تّفسير الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن محمد الجرجاني، تح: القسم الأول: طلعت صلاح الفرحان والقسم الثاني: محمد أديب شكور أمرير، دار الفكر - عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م:٢/ ٣٥.

٧٦- يُنظر: الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤسسة سجل العرب، د. ط، ١٤٠٥هـ:٣/ ٨١.

٧٧- يُنظر: كتاب سيبويه:١/ ٢٩٧.

٧٨- شرح المفصّل:١/ ٣١٠.

٧٩- يُنظر: من أسرار العربية، إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، ط٨، ٢٠٠٣م:٢٣٦.

٨٠- المقتضب:٢/ ٣١٨.

٨١- كتاب سيبويه:١/ ٢٥٧.

٨٢- يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٢٠٠.

٨٣- ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٧٢-١٤٧٣.

٨٤- يُنظر: الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب، (أطروحة دكتوراه):١٠٩.

٨٥- يُنظر: اللغة، جوزيف فندريس، ترجمة، عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، د. ط، ١٩٥٠م: ٢٣١.

المصادر والمراجع:

١- الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية (أطروحة دكتوراه)، حسين ياسر سعيد، إشراف: أ. د أسعد خلف العوادي، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية،٢٠٢١م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٣- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين، ابن قيم الجوزية، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٤- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة - مصر، ١٩٧٩م.

٥- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د. ت.

٦- أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، عائشة برارات، إشراف: أ. د أحمد جلايلي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٩م، (رسالة ماجستير).

٧- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجديدة، مصر، ٢٠٠٢م.

٨- ألفية ابن مالك، ابن مالك، دار التعاون، د. ط، د. ت.

٩- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين

أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م.

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.

١١- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

١٢- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، ط١، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥م.

١٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، د. ت.

١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د. ط، ١٩٦٧م.

١٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

١٦- توضيح المقاصد والمسالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ

- ٢٠٠٨م
١٧- التوطئة، أبو علي الشلوبين، تح: د. يوسف أحمد المطوع، دار الكتب، ط١، ١٩٨٠م.
١٨- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠ م.
١٩- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، مراجعة: سالم شمس الدين، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م.
٢٠- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط٢، عمان -الأردن:٢٠٠٧م.
٢١- الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط٢، القاهرة، ٢٠٠١م.
٢٢- حاشية الصبان،
٢٣- دَرْجُ الدُّرر في تَفسير الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن محمد الجرجاني، تح: القسم الأول: طلعت صلاح الفرحان والقسم الثاني: محمد أديب شكور أمرير، دار الفكر - عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
٢٤- ديوان جرير، تح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ.
٢٥- الرّد عَلى النّحاة، ابن مَضَاء القرطبي، تح: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩م.
٢٦- ردود ناظر الجيش النحوية(ت:٧٧٨هـ) في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد على أبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) في كتابه التذييل والتكميل (رسالة ماجستير)، ندى لطيف عبيد، إشراف: د. علاء كاظم جاسم، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، ٢٠١٣م.
٢٧- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل

عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٢٨- شرح ابن عقيل، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث -القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة: العشرون، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٩- شرح الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشْمُوني، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، بيروت- لبنان، ١٩٩٨م.

٣٠- شرح التسهيل، محمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.

٣١- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٣٢- شرح الرضي على الكافية،

٣٣- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٣٤- شرح المفصّل، ابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٥- شرح شذور الذهب، عبد الله بن يوسف، ابن هشام، تح: عبد الغني الدق، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، د. ط، د. ت.

٣٦- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد

الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣ هـ.

٣٧- الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي (المتوفى: ٤١٤هـ)، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤١٢هـ: ويُنظر: الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي، تح: محمد إدريس و عاشور بن يوسف، دار الحكمة، مكتبة الاستقامة بيروت، ١٤١٥هـ.

٣٨- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٣٩- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٠- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، د. ط، بيروت، د. ت.

٤١- اللغة، جوزيف فندريس، ترجمة، عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، د. ط، ١٩٥٠م.

٤٢- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن، المعروف بابن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٣- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تح: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت، د. ط، د. ت.

٤٥- متن الآجرومية، ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، دار الصميعي، د. ط، ١٩٩٨م.
٤٦- مسألة النصّ، ميخائيل باختين، تر: محمد علي مقلد، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، العدد(٣٦)، ١٩٨٥م.
٤٧- معاني القرآن، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٤٨- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
٤٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
٥٠- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، تح: خضر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١.
٥١- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت- لبنان،١٩٨٧م.
٥٢- المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
٥٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٥٤- المقتضب، محمد بن يزيد المبرّد، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. - بيروت، د. ط، د. ت.
٥٥- من أسرار العربية، إبراهيم

أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، ط٨، ٢٠٠٣م.

٥٦- الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤسسة سجل العرب، د. ط، ١٤٠٥هـ.

٥٧- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

٥٨- النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، د. ط، د. ت.

٥٩- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.

٦٠- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة ١٥، د. ت.

٦١- النكت في تفسير كتاب سيبويه الأعلم الشنتمري، تح: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط١، لبنان، ٢٠٠٥م.

٦٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، د. ت.